بنك أبوظبي التجاري ش.م.ع
إدارة الأصول

صندوق بنك أبوظبي التجاري للأسهم الخليجية

تقرير أداء الصندوق الفرعي

من يناير إلى يونيو 2025

بنك أبوظبي التجاري ش.م.ع
المكتب الرئيسي، مبنى بنك أبوظبي التجاري
شارع الشيخ زايد
P. O. Box: 939
أبو ظبي، الإمارات العربية المتحدة

محتويات

المراجعة الاستراتيجية	**3**
نظرة عامة على الصندوق	3
العوامل المؤثرة على الأداء	3
توزيعات الصندوق	3
الالتزام بإرشادات الاستثمار	3
التغييرات الجوهرية في الملكية	3
تحليل الصندوق	**4**
أفضل استثمارات الصندوق	4
تخصيصات الصندوق	4
حجم الصندوق	5
أداء الصندوق	6
تدفقات الصندوق	6
نسبة مصاريف الصندوق	7
تحليل السوق	**7**
نظرة عامة على السوق	7
توقعات السوق	8

المراجعة الاستراتيجية

نظرة عامة على الصندوق الفرعي

يهدف الصندوق إلى تحقيق نمو رأس المال على المدى المتوسط والطويل من خلال الاستثمار بشكل رئيسي في الأسهم المدرجة في أسواق دول مجلس التعاون الخليجي والمتوافقة مع الشريعة الإسلامية. ويُدار الصندوق بنشاط بهدف تعظيم العائد الإجمالي وعائد وحدة المخاطرة، مع الاستثمار في شركات عالية الجودة تتمتع بإمكانيات نمو عالية وتُتداول أسهمها بتقييمات جاذبة.

بنهاية النصف الأول من عام ٢٠٢٥، استثمر الصندوق بشكل رئيسي في المملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة، اللتين تمثلان معًا ٧٩٪ من أصوله. وتمثل أكبر خمس استثمارات ٣٠٪، بينما يمثل قطاعا البنوك والاتصالات ٤٦٪ من صافي قيمة أصول الصندوق.

العوامل المؤثرة على أداء الصندوق

يتأثر أداء الصندوق بشكل رئيسي بأداء سوق دول مجلس التعاون الخليجي، حيث تُستثمر جميع أصوله في أسهم مدرجة في منطقة الخليج. وقد استفاد أداء سوق دول مجلس التعاون الخليجي مؤخرًا من المعنويات الإيجابية والعوامل الاقتصادية المحلية، بما في ذلك النشاط الاقتصادي القوي، ونمو قطاع العقارات، والاستثمار في القطاعات الاقتصادية الجديدة، والاستثمار الأجنبي المباشر. إضافةً إلى ذلك، ساهمت أسعار النفط المواتية، واستمرار الاستثمار الحكومي في البنية التحتية والتنويع الاقتصادي، في تعزيز النشاط الاقتصادي وثقة المستهلك.

وقد أدت هذه العوامل إلى تزايد تفاؤل المستثمرين، مما انجذب نحو أسواق الأسهم الإقليمية، التي توفر فرصًا استثمارية بأسعار جذابة، سواءً من حيث القيمة المطلقة أو النسبية، مقارنةً بنظيراتها العالمية. ومع ذلك، تأخر أداء سوق الأسهم السعودية، التي يتركز فيها الصندوق، عن أداء نظرائه الإقليميين نتيجةً لعوامل خاصة. فقد انخفض صندوق بنك أبوظبي التجاري للأسهم الخليجية بنسبة -5.8% خلال النصف الأول من عام 2025، مقارنةً بانخفاض بنسبة -6.9% لمؤشر تداول السعودي.

توزيعات الصناديق الفرعية

لم تكن هناك أي توزيعات خلال النصف الأول من عام 2025.

الالتزام بإرشادات الاستثمار

شهد الصندوق خرقين سلبيين خلال شهر أبريل 2025، نتيجةً للحدث نفسه، وقد تم تصحيحهما منذ ذلك الحين. بالإضافة إلى ذلك، التزم الصندوق بإرشادات الاستثمار خلال الفترة، ولم تُسجل أي مخالفات جوهرية. في حال حدوث أي مخالفات، سيتخذ مدير الصندوق الإجراءات التصحيحية اللازمة لإعادة الصندوق إلى الامتثال بأقصى قدر من الكفاءة، مع مراعاة مصالح مالكي وحداته.

يوضح الجدول التالي المبادئ التوجيهية للاستثمار الرئيسية والالتزامات أو الانتهاكات التي حدثت:

إرشادات الاستثمار	حالة الالتزام
استثمر ما لا يقل عن 75% من أصولك في الأوراق المالية المتوافقة مع الشريعة الإسلامية في دول مجلس التعاون الخليجي والتي تشكل مكونات المؤشر	ملتزمون بعدم وجود أي انتهاكات
لا تحتفظ بأكثر من 65 ورقة مالية	ملتزمون بعدم وجود أي انتهاكات
لا تستثمر أكثر من 55% في الأسهم المدرجة في المملكة العربية السعودية	ملتزمون بعدم وجود أي انتهاكات
لا تستثمر أكثر من 45% من أصولك في الأسهم المدرجة في دول أخرى غير المملكة العربية السعودية	ملتزمون بعدم وجود أي انتهاكات
في الظروف العادية، سيحتفظ الصندوق بما يصل إلى 25% من الأصول نقدًا واستثمارات قصيرة الأجل	ملتزمون بعدم وجود أي انتهاكات
استثمر ما يصل إلى 10% من الأصول في الأسهم الفردية	حدث خرق سلبي خلال شهر أبريل 2025 عند استلام أسهم المنحة من بيت التمويل الكويتي (بلغت نسبة المركز 11%)
لا تستثمر أكثر من 30% من الأصول في أي قطاع من قطاعات المؤشر كما هو محدد من قبل مؤشر داو جونز	حدث خرق سلبي خلال شهر أبريل 2025 عند استلام أسهم المنحة لبيت التمويل الكويتي (بلغ القطاع المصرفي 33%)

التغييرات الجوهرية في الملكية

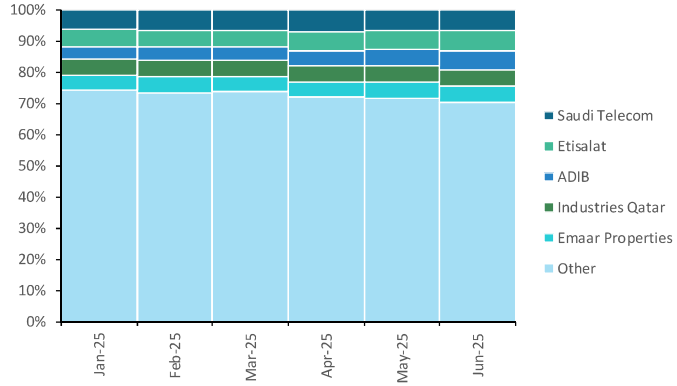
لم تكن هناك أي تغييرات جوهرية في الملكية خلال هذه الفترة.

أهم مكونات الصندوق الفرعي

يستثمر صندوق بنك أبوظبي التجاري للأسهم الخليجية بشكل رئيسي في الأسهم المدرجة في بورصات دول مجلس التعاون الخليجي. تتميز أسواق الأسهم الخليجية بتركيز كبير، حيث تستحوذ أرامكو وأكبر بنك على حصة كبيرة من القيمة السوقية. أما بالنسبة للصندوق، فتمثل الاستثمارات الرئيسية 30%، بينما شكّل قطاعا البنوك والاتصالات 46% من صافي قيمة أصول الصندوق بنهاية يونيو 2025.

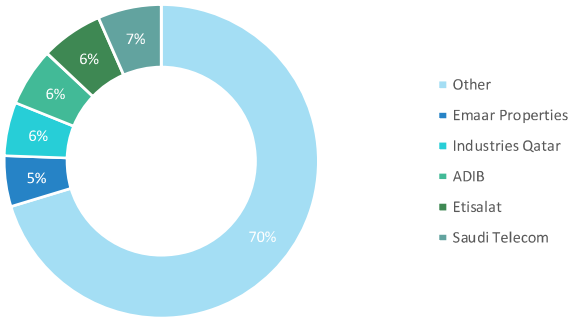
يتبع مدير الصندوق نهجًا تحليليًا تصاعديًا عند اختيار الأوراق المالية وتوزيع المخاطر. تتضمن عملية الاستثمار تحديد الاستثمارات الجذابة المحتملة التي تخضع لعملية تدقيق نفي معمق قبل توظيف رأس المال. ثم يُوزع مدير الصندوق المخاطر على أساس نسبي، بناءً على درجة الثقة، وفرص نجاح التقييم، وجودة الاستثمار المستهدف. وتُدار المخاطر لاحقًا بشكل مستمر لضمان توافق التخصيصات مع رؤية مدير الصندوق ومستوى مخاطر المحفظة المستهدفة بشكل عام. وبالتالي، تتبع أفضل الاستثمارات من التطبيق المتكرر للتحليل الأساسي وتحليل المخاطر من قِبل مدير الصندوق، وهي نتاجٌ له.

Evolution of Fund Holdings
(% of Portfolio)



Source: Fund Administrator, ADCB

Top Fund Holdings
(% of Portfolio)

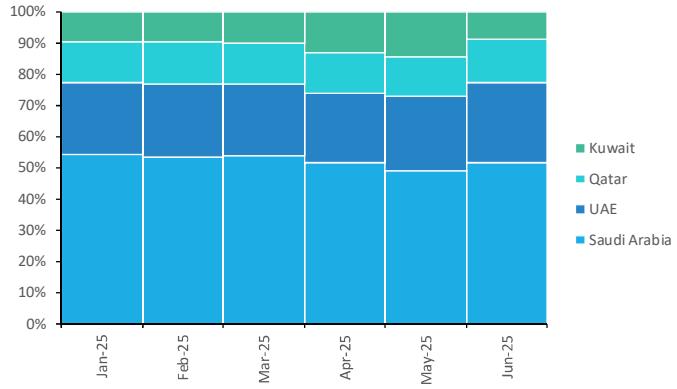


Source: Fund Administrator, ADCB

تخصيصات الصناديق الفرعية

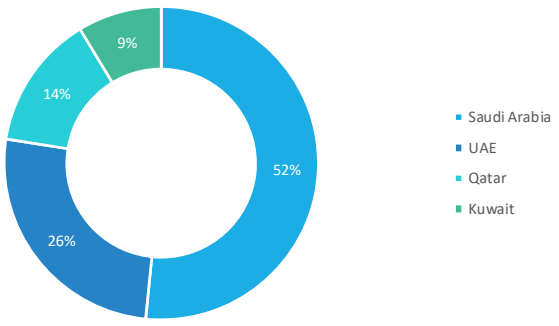
يُستثمر صندوق بنك أبوظبي التجاري للأسهم الخليجية في المملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة وقطر والكويت. وتستحوذ المملكة العربية السعودية على النسبة الأكبر من إجمالي أصول الصندوق بنسبة 52%، تليها الإمارات العربية المتحدة بنسبة 26%، ثم قطر بنسبة 14%. وتُعزى هيمنة المملكة العربية السعودية على المحفظة إلى هيمنة القيمة السوقية الإقليمية، حيث يتركز معظمها في أرامكو وبنوكها الكبرى. وخلال شهر يونيو، خفض مدير الصندوق تخصيصه للكويت إلى 9%، وذلك مع تراجع جاذبية أسهم المحفظة نتيجةً لارتفاع أسعارها بشكل عام. ومن حيث توزيع الاستثمارات القطاعية، يُمثل قطاع البنوك 46% من صافي أصول الصندوق بنسبة 29%، وقطاع الاتصالات 18%، بينما يُمثل قطاع الكيماويات 8% إضافية.

Evolution of Country Allocations
(% of Portfolio)



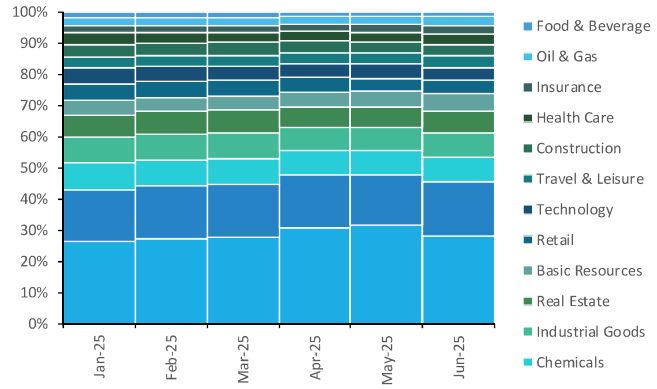
Source: Fund Administrator, ADCB

Country Allocations
(% of Portfolio)



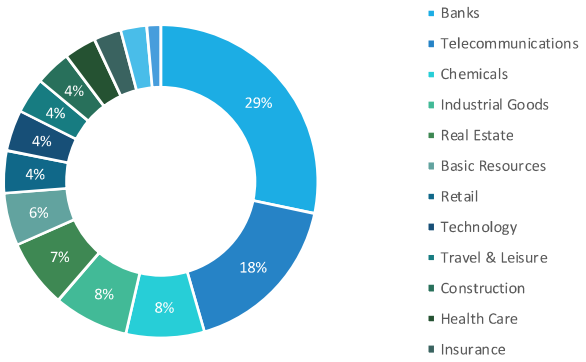
Source: Fund Administrator, ADCB

Evolution of Sector Allocations
(% of Portfolio)



Source: Fund Administrator, ADCB

Sector Allocations
(% of Portfolio)

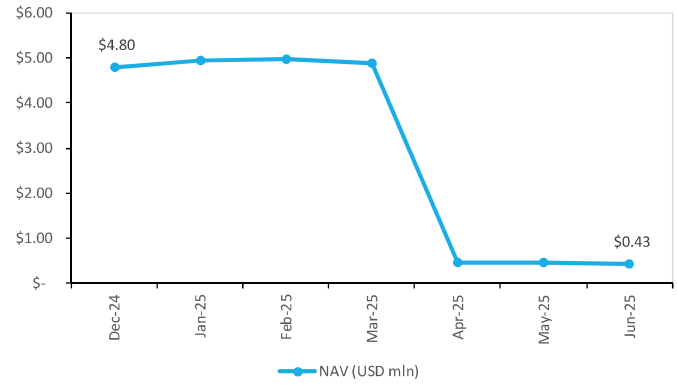


Source: Fund Administrator, ADCB

حجم الصندوق الفرعي

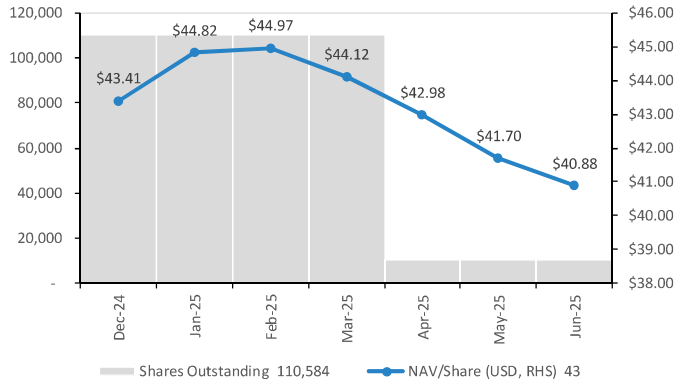
انخفض حجم الصندوق من 4.8 مليون دولار أمريكي بنهاية عام 2024 إلى 0.43 مليون دولار أمريكي بنهاية يونيو 2025. ويعود هذا الانخفاض إلى عملية استرداد كبيرة واحدة جرت خلال شهر أبريل. كما انخفضت القيمة الصافية للأصول للسهم الواحد على مستوى الصندوق من 43.41 دولار أمريكي بنهاية عام 2024 إلى 40.88 دولار أمريكي بنهاية يونيو 2025.

Evolution of Fund Size
(USD)



Source: Fund Administrator, ADCB

Evolution of Net Asset Value per Share
(USD, Number of Shares Outstanding)

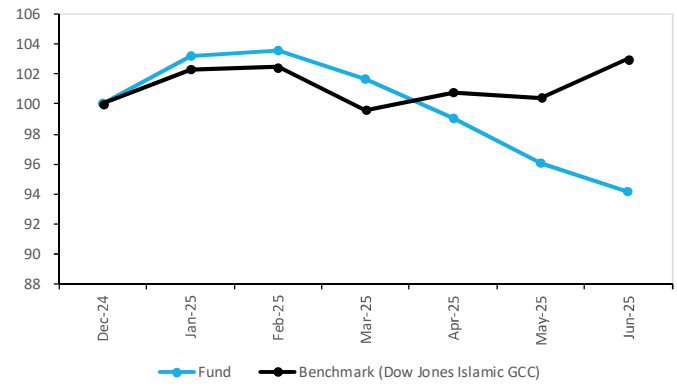


Source: Fund Administrator, ADCB

أداء الصندوق الفرعي

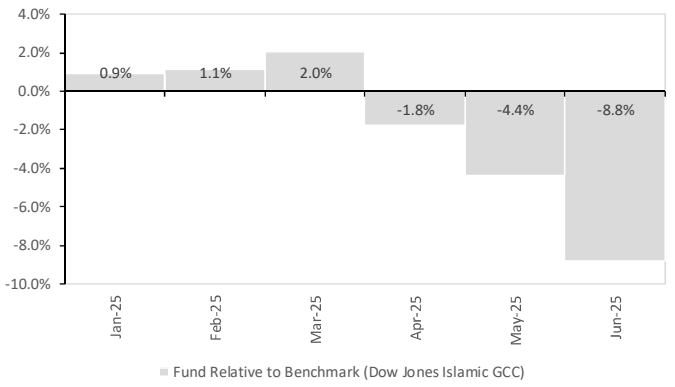
خلال هذه الفترة، حقق الصندوق عائدًا صافيًا بنسبة -5.8%، مقارنةً بنسبة 3.0% للمؤشر المرجعي ذي الصلة. شهد الأداء فترة من النمو خلال الربع الأول من عام 2025، بينما شهد الربع الثاني انخفاضًا تدريجيًا، ويعزى ذلك بشكل رئيسي إلى ارتفاع نسبة إجمالي المصروفات. وبالتالي، بلغ أداء الصندوق مقارنةً بالمؤشر المرجعي - علاوة على ذلك، لم يوزع الصندوق أي أرباح خلال النصف الأول من عام 2025. 8.8% حتى تاريخه.

Fund & Benchmark Performance
(Rebased to 100)



Source: Fund Administrator, ADCB

Fund Cumulative Performance Relative to the Benchmark
(%)

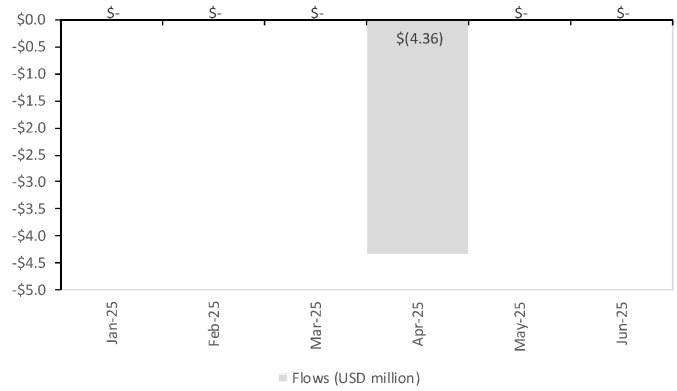


Source: Fund Administrator, ADCB

تدفقات الصندوق الفرعي

شهد الصندوق استردادًا كبيرًا واحدًا في أبريل 2025 من أحد كبار مالكي الوحدات بقيمة 4.36 مليون دولار أمريكي. ولم تكن هناك أي اكتتابات أو استردادات أخرى خلال تلك الفترة.

Fund Flows
(USD million)

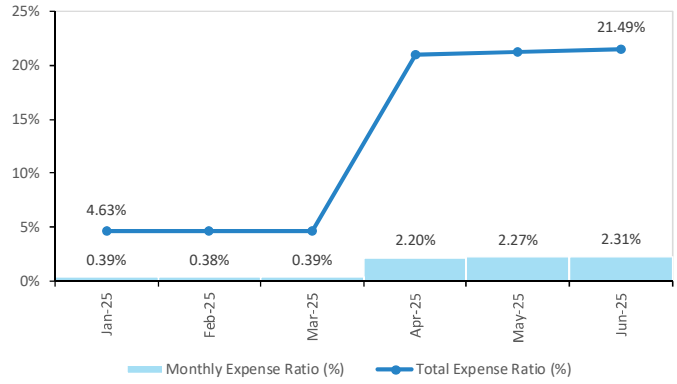


Source: Fund Administrator, ADCB

نسبة مصاريف الصندوق الفرعي

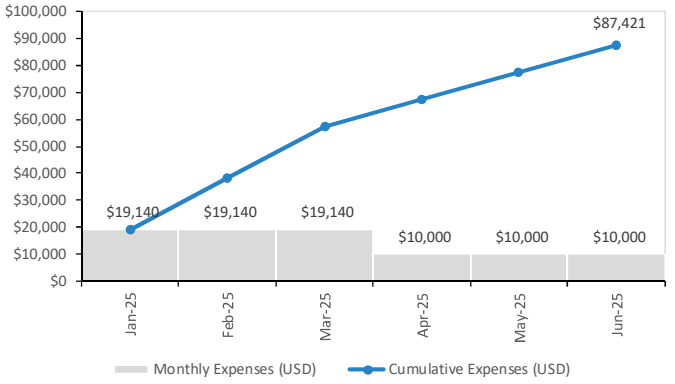
بعد استرداد الأموال في أبريل 2025، يُقدَّر أن نسبة إجمالي مصروفات الصندوق تبلغ 21.4%، مقارنةً بـ 4.7% في وقت سابق من العام. وبلغت نسبة المصروفات الشهرية خلال الشهر الأخير 2.31%، مع العلم أن القيمة الاسمية للمصروفات الشهرية قد انخفضت.

Estimated Fund Total Expense Ratio
(% of NAV)



Source: Fund Administrator, ADCB

Estimated Fund Monthly Expenses
(USD)



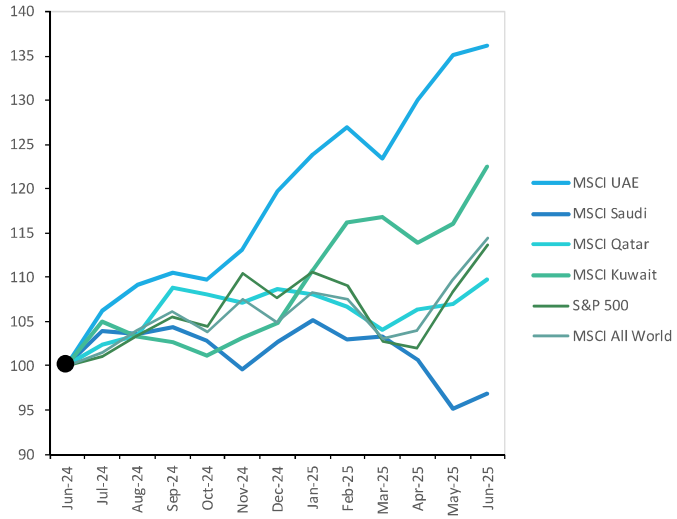
Source: Fund Administrator, ADCB

نظرة عامة على السوق

كان أداء سوق الإمارات العربية المتحدة في الآونة الأخيرة مدفوعاً إلى حد كبير بالعوامل الاقتصادية المحلية، بما في ذلك النشاط الاقتصادي القوي، ونمو قطاع العقارات، وتدفق المقيمين والاستثمار الأجنبي المباشر، فضلاً عن أسعار النفط المواتية واستمرار الاستثمار الحكومي في مجموعة متنوعة من المشاريع. وقد أدت هذه العوامل إلى ارتفاع درجة تفاؤل المستثمرين الذين اجتذبوا أسواق الأسهم المحلية، التي تقدم فرص استثمارية جذابة بأسعار معقولة، سواء بالمعنى المطلق أو النسبي.

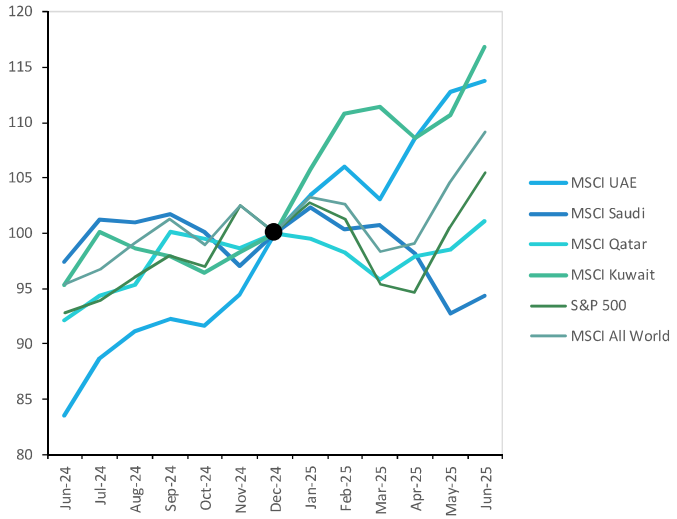
وشهد سوق دول مجلس التعاون الخليجي الأوسع أداءً إيجابياً خلال عام 2025، حيث شهدت الأسهم في الكويت وقطر ارتفاعاً في الأسعار مماثلاً لما شهدته الإمارات العربية المتحدة وبعوامل دافعة مماثلة. مع ذلك، شهد سوق الأسهم السعودية أداءً نسبيًا أضعف خلال الأشهر الأخيرة وسجل خسائر طفيفة على أساس سنوي وفي العام الماضي. ويحتل قطاع البتروكيماويات، الذي لا يزال يواجه فائض العرض واتجاهات الأسعار الضعيفة، مكانة كبيرة في السوق السعودية، ومارس ضغط هبوطي على الأداء العام للسوق.

GCC & Global Markets Performance - Trailing 12 Months
(Rebased to 30-Jun-24)



Source: MSCI, Bloomberg, ADCB

GCC & Global Markets Performance - Year to Date
(Rebased to 31-Dec-24)



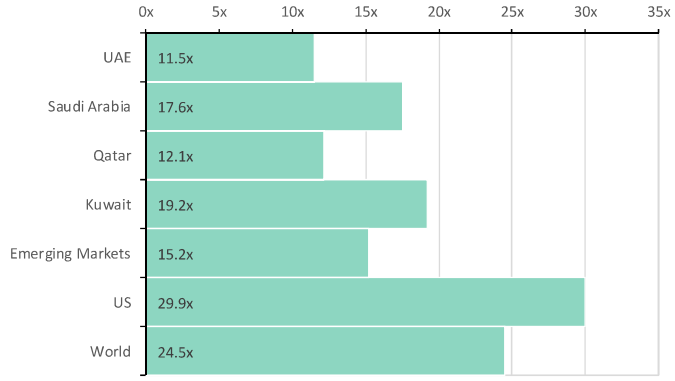
Source: MSCI, Bloomberg, ADCB

توقعات السوق

لقد كانت أسواق واقتصادات المنطقة محصنة إلى حد كبير ضد التأثيرات السلبية الناجمة عن الصراعات العالمية والأحداث المرتبطة بالتجارة، ولكن هذه العوامل تظل تشكل مخاطر محتملة رئيسية نراقبها بشدة.
وتستمر أسواق دول مجلس التعاون الخليجي في تقديم مقترحات استثمارية جذابة مقارنة بالأسواق العالمية. وتوفر تقييمات الأسهم الإقليمية، وخاصة في الإمارات العربية المتحدة وقطر، خصومات كبيرة مقارنة بالأسواق العالمية، في حين تظل عائدات الأرباح مرتفعة نسبيا على الرغم من ارتفاع الأسعار مؤخرا.

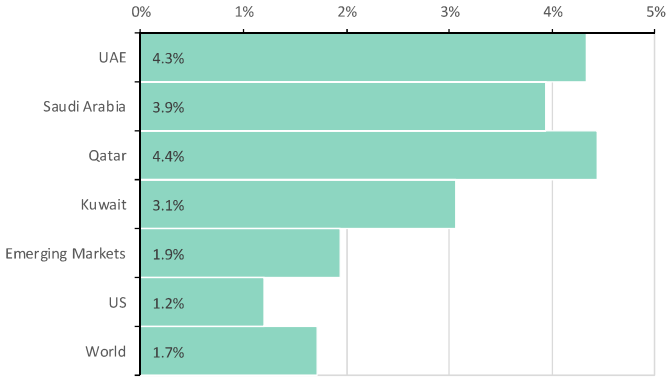
نتوقع أن يواصل أداء سوق الإمارات العربية المتحدة الاستفادة من المعنويات الإيجابية والعوامل الاقتصادية المحلية، بما في ذلك النشاط الاقتصادي القوي، ونمو قطاع العقارات، وتدفق المقيمين، والاستثمار الأجنبي المباشر. إضافةً إلى ذلك، ساهمت أسعار النفط المواتية، واستمرار الاستثمار الحكومي في البنية التحتية والتنويع الاقتصادي، في تعزيز النشاط الاقتصادي وثقة المستهلك.

Comparison of Price/Earnings Ratios
(Multiple)



Source: MSCI, Bloomberg, ADCB

Comparison of Dividend Yields
(%)



Source: MSCI, Bloomberg, ADCB

وشهدت المنطقة نمواً اقتصادياً ملحوظاً خلال العقد الماضي، حيث نافس نمو الناتج المحلي الإجمالي في المملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة نمو الاقتصادات المتقدمة والناشئة في العالم. يُظهر نمو قروض القطاع الخاص، وهو أحد مقاييس نمو القطاع الخاص المفضلة لدينا، اتجاهًا قويًا للنمو، لا سيما في المملكة العربية السعودية. ستُسهم الموارد المالية والبشرية في دفع عجلة النمو الاقتصادي المستدام على المدى الطويل. تستمر صناديق الثروة السيادية في دول مجلس التعاون الخليجي في الهيمنة على جداول التصنيف العالمية، حيث تمثل أكثر من 40% من أصول أكبر 10 صناديق. يبلغ متوسط نسبة الدين الحكومي إلى الناتج المحلي الإجمالي في دول مجلس التعاون الخليجي حوالي 30%، وهو أقل بكثير من مثيله في أسواق التنمية. ويُظهر تسارع مشاركة القوى العاملة في المملكة العربية السعودية الثروة غير المستغلة من الموارد البشرية. وسيكون هذا أمرًا حيويًا في تعزيز مكاسب الإنتاجية وزيادة الإنفاق الاستهلاكي الشخصي.

لا تزال الأسواق الإقليمية تتمتع بعوامل هيكلية داعمة متنوعة، نعتقد أنها ستساهم في استدامة النمو الاقتصادي طويل الأجل، رغم التقلبات المحتملة قصيرة الأجل. ومن المتوقع أن تُثمر الخطط الاستراتيجية التي تُركز على إعادة استثمار عائدات النفط بشكل مستمر في تنويع اقتصادات المنطقة، إلى جانب النمو السكاني والاستهلاكي. ولا تزال تقييمات أسواق الأسهم جذابة نسبيًا مقارنةً بالأسواق العالمية المتقدمة والناشئة، مما يُتيح فرصًا لتنويع الاستثمارات بما يُعزز القيمة.

Abu Dhabi Commercial Bank PJSC ("ADCB", "The Bank") is licensed by the Central Bank of the United Arab Emirates under license number 13/2461/2005 to provide banking services to its clients, and by the Securities and Commodities Authority to promote investment securities and provide investment related services under license number 601001.	بنك أبوظبي التجاري ش.م.ع. ("البنك") مرخص من قبل مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي بالرخصة رقم 2005/2461/13 لتقديم الخدمات المالية والمصرفية إلى عملائه، ومرخص أيضاً من قبل هيئة الأوراق المالية والسلع بالرخصة رقم 601001 لتوفير خدمات ومنتجات الاستثمار والترويج لها.
The content hereinis for information and illustrative purposes only and does not constitute any form of advice, commitment or engagement on behalf of the Abu Dhabi Commercial Bank PJSC and It should not be construed as an offer or solicitation to buy or sell any investment products, nor is it to be considered as personalized investment advice.	هذا العرض التقديمي هو لأغراض تقديم المعلومات ولأغراض وتوضيحيّة فقط، ولا يعتبر بأي شكلٍ تقديماً لنصيحةٍ أو التزاماً أو مشاركةً بالنيابة عن بنك أبوظبي التجاري، كما يجب ألّا تُفسّر الرسالة على أنّها عرضٌ أو دعوة لشراء أي منتجاتٍ استثماريّةٍ أو بيعها، وكذلك يجب ألّا تُعتبر على أنه نصيحة استثماريّةً شخصيّة.
It should be read in conjunction with offering documents and respective terms and conditions for potential investor to understand the terms and information contained therein.	ويجب أن يُقرأ جنباً إلى جنب مع المستندات ذات الصلة والأحكام والشروط ذات الصلة حتى يتسنى للمستثمرين المحتملين فهم الأحكام والمعلومات الواردة.
Persons reviewing the contents are instructed to discuss it with their professional legal, financial and tax advisors before they make any financial commitments and shall be deemed to have made a reasonable assessment of the potential risks and rewards in making such a commitment.	ويتعين على الأشخاص الذين يصلهم هذا العرض التقديمي مناقشته مع المختصين القانونين وكذلك مستشاريهم في الشؤون المالية والضريبية قبل القيام بأي التزامات مالية، حيث سيُعتبر أنهم قاموا بإجراء التقييمات المعقولة للمخاطر المحتملة والعوائد الناتجة عن مثل هذا الالتزام.
ADCB does not guarantee any third party service provider, and investors invest at their own risk and bear all risks involved in any product purchased.	إن بنك أبوظبي التجاري لا يضمن أي خدمة مقدمة من مزوّد طرف ثالث. كما يتحمل المستثمرون مخاطر الاستثمار على مسؤوليتهم الشخصية ويتحملون كافة المخاطر ذات العلاقة بأي منتج تم شراؤه.
ADCB will not hold any responsibility for the outcome of any investment decisions taken.	كما لا يتحمل بنك أبوظبي التجاري أي مسؤولية عن نتيجة أي قرارات استثمار يتم اتخاذها.
Past performance does not guarantee future results.	الأداء السابق لا يضمن النتائج المستقبلية.
Investment products are not Bank deposits and are not guaranteed by ADCB, they are subject to investment risks, including possible loss of the principal amount invested.	إن منتجات الاستثمار ليست ودائع مصرفية وليست مضمونة من قبل بنك أبوظبي التجاري، هذه المنتجات تخضع لمخاطر الاستثمار التي تشمل خسارة محتملة لرأس المال المستثمر.
Please refer to ADCB Wealth Services Terms and Conditions.	يرجى الرجوع إلى أحكام وشروط خدمات إدارة الثروات من بنك أبوظبي التجاري.